«الحرية والتغيير» تشكل 67٪ من المجلس التشريعي و33٪ للأحزاب والقوى الأخرى

انفراج الأزمة السودانية واتفاق بين العسكر والمعارضة على الفترة الانتقالية

المتظاهرون يحتفلون بعد اتفاق بين المعارضة والمجلس العسكري في الخرطوم امس (أ.ف.ب)

لمشاهدة الفيديو

عواصم ـ وكالات: شهدت الأزمة السودانية أو كادت، انفراجة مهمة بعد أن بلغ التوتر ذروته في «مجزرة الاعتصام»، وأعلن المجلس العسكري الحاكم وقوى إعلان الحرية والتغيير التي تقود المظاهرات المعارضة أمس الأول، الاتفاق على على أغلب المسائل الخلافية، وأبرزها صلاحيات مستويات الحكم الثلاثة السيادي والتنفيذي والتشريعي، ومدة الفترة الانتقالية لتكون 3 سنوات.

واستؤنفت المفاوضات أمس بغية التوصل الى الاتفاق النهائي، مع توقعات بإعلان النتائج النهائية فجر اليوم، بحسب القيادي في قوى إعلان الحرية والتغيير خالد عمر يوسف.

وكان عضو المجلس العسكري الفريق ياسر عطا قال في مؤتمر صحافي أنه «تم الاتفاق على أن تكون الفترة الانتقالية (لتسليم السلطة) 3 سنوات، تخصص الأشهر الستة الأولى منها لأولوية التوقيع على اتفاقيات السلام ووقف الحرب في كل أرجاء البلاد».

بدوره، أكد القيادي في «قوى إعلان الحرية والتغيير» مدني عباس مدني أن «مجلس السيادة يتم تشكيله بالتوافق بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير».

وفور الإعلان عن الاتفاق، احتفل السودانيون الذين يلازمون الشارع منذ السادس من أبريل في وسط الخرطوم، مطالبين بنقل السلطة الى المدنيين، بإطلاق الهتافات والزغاريد.

وقال المتظاهر محمد آدم من ساحة الاعتصام ومرتديا الزي السوداني التقليدي وعلى وجهه ابتسامة عريضة «الاتفاق بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري نتفاءل به ويمثل انتصارا للشعب السوداني على فلول النظام السابق».

وأوضح عطا من جهة أخرى، أن الطرفين اتفقا على تركيبة المجلس التشريعي على أن يتألف «المجلس التشريعي من 300 عضو، 67٪ منهم لقوى إعلان الحرية والتغيير و33٪ للقوى السياسية الأخرى».

ولم يعلن عطا كيف ستكون تركيبة مجلس السيادة الذي سيكون السلطة الأعلى خلال الفترة الانتقالية.

لكن خالد عمر يوسف شدد أمس على أن «الأغلبية في مجلس السيادة يجب أن تكون مدنية».

ويطالب المجلس العسكري بأن تكون الأكثرية في مجلس السيادة من العسكر.

وقال يوسف إن «كامل الصلاحيات ستكون في يد مجلس الوزراء»، مشيرا الى أن «وزيري الدفاع والداخلية فقط سيمثلان العسكريين وسيكون بقية الوزراء من المدنيين».

وقد أشاد الاتحاد الأفريقي، بالاتفاق. وأعرب خلال بيان له عن تهانيه الحارة لجميع الأطراف في السودان، لـ «تحليهم بالمسؤولية العالية من أجل إكمال دورة التفاوض، في وقت معقول من أجل معالجة القضايا المشروعة للشعب السوداني بالشكل المناسب».

وأثنى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي محمد، على التقدم الذي أحرزه أصحاب المصلحة في السودان في التوصل إلى اتفاق للانتقال السياسي.

وأشار الى التعاون الذي بذل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الترويكا (الولايات المتحدة الأميركية والنرويج والمملكة المتحدة) لدعمهم نهج الاتحاد الأفريقي، والشعب السوداني في مساعيه لتحقيق الانتقال السياسي.

ولفت بيان الاتحاد إلى تواجد المستشار الاستراتيجي الرئيسي لرئيس المفوضية محمد الحسن لابات، حاليا في الخرطوم للإشراف على الدعم الفني للمفوضية الأفريقية لعملية الانتقال السياسي في البلاد. وكانت المفاوضات استؤنفت الاثنين الماضي. وشهدت العاصمة السودانية أحداثا دامية مساء ذلك اليوم قتل خلالها ضابط برتبة رائد و5 متظاهرين في إطلاق نار من مسلحين مجهولين في ساحة الاعتصام أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية.

وأعلن تحالف «قوى الحرية والتغيير» أن الجانبين المتحاورين قررا تشكيل لجنة تحقيق في الحادث.

واتهم المجلس العسكري «عناصر» تحاول عرقلة العملية السياسية بافتعاله.

لكن المحتجين حملوا الجيش المسؤولية. وقال القيادي محمد ناجي الأصم «نحمل المجلس العسكري المسؤولية الكاملة عما حصل، لأنه مسؤول عن حماية المتظاهرين».

كذلك حملت واشنطن المجلس العسكري مسؤولية مقتل الستة أشخاص.

بن علي للتونسيين: تأكدوا أنني عائد بحول الله

زين العابدين بن علي

عواصم ـ وكالات: وجه الرئيس التونسي الاسبق زين العابدين بن علي امس، رسالة للتونسيين قال فيها «تأكدوا أني عائد بحول الله». جاء ذلك في تدوينه على فيسبوك، نشرها محاميه منير بن صالحة، امس، «قال إنها رسالة من بن علي ردا على بعض السياسيين الذين تحدثوا عن وضعه الصحي مؤخرا، بحسب ما ذكرت «روسيا اليوم».

وقال الرئيس التونسي الأسبق في الرسالة التي نقلها محاميه: «لقد تواترت في المدة الأخيرة عديد التصريحات داخل تونس تداولت اسمي ووضعي الصحي وعددا من المسائل التي تهم شخصي كرئيس سابق للجمهورية التونسية».

وأضاف: «وإني إذ آليت على نفسي منذ أن دفعت لمغادرة بلدي أن أتمنى لتونس العزيزة وشعبها أمانا واستقرارا ونماء، متحفظا على كل ما من شأنه أن يزيد من اضطراب أوضاعها أو مصاعب أحوالها بما يفرضه علي واجب الالتزام الوطني ومسؤولية رجل الدولة تجاه وطنه، فإني أرفض رفضا تاما أن يتحول شخصي إلى موضوع للتوظيف والاستثمار السياسي».

وقال بن علي إنه «بصحة جيدة وإنه مستغرب مما روجه البعض من أخبار تفيد غير ذلك خلفت الاستياء لدي ولدى عائلتي». وأكد الرئيس الأسبق في رسالته أنه يتابع أوضاع تونس مثل كل تونسي، ووجه بن علي شكرا للتونسيين الذين راسلوه، مختتما رسالته بالقول «تأكدوا أني عائد بحول الله وكل رمضان وأنتم بخير».

ماي تطرح على البرلمان مجدداً في يونيو مشروع قانون حول «بريكست»

لندن ـ أ.ف.ب: تستعد بريطانيا لعملية تصويت مفصلية جديدة في البرلمان مع طرح رئيسة الوزراء تيريزا ماي على النواب في مطلع يونيو المقبل مشروع قانون حول اتفاق بريكست قد يعلن نهاية حكومتها.

وأعلنت رئاسة الحكومة أنه «لا بد» من تقديم مشروع القانون «خلال أسبوع الثالث من يونيو» حتى تتمكن المملكة المتحدة من الخروج من الاتحاد الأوروبي «قبل الاستراحة البرلمانية الصيفية» التي تبدأ في نهاية يوليو المقبل.

وفي حال صادق النواب على مشروع القانون في يونيو، فإن النص سينتقل بعد ذلك إلى مجلس اللوردات على أن تصادق عليه الملكة إليزابيث بعد ذلك.

وان استكملت العملية قبل 31 يوليو 2019، فسيكون بوسع البلاد الخروج من الاتحاد الأوروبي بذلك التاريخ.

وهذا يعني مشاركة نواب بريطانيين في أعمال البرلمان الأوروبي الجديد لبضعة أسابيع بعد بدء دورته الأولى في 2 يوليو، في حين كانت لندن تأمل في تفادي هذا الوضع الملتبس بعد ثلاث سنوات على الاستفتاء الذي أيد الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وأعلنت الحكومة البريطانية طرح مشروع القانون للتصويت في ختام اجتماع مع زعيم حزب العمال جيريمي كوربين، مؤكدة أن المحادثات كانت «مفيدة وبناءة».

وترى ماي أن المعركة غير محسومة إطلاقا، بعد رفض اتفاق الخروج الذي توصلت إليه مع بروكسل ثلاث مرات حتى الآن في البرلمان.

ويتناول التصويت هذه المرة التشريعات التي ينبغي إقرارها لتنفيذ الاتفاق، وليس الاتفاق بحد ذاته، ما يسمح لرئيسة الوزراء بإعادة طرحه. ومع رفض الاتفاق المتكرر، اضطرت لندن للعودة مرتين إلى بروكسل لطلب تأجيل الانفصال الذي بات موعده في 31 أكتوبر المقبل على أبعد تقدير، بعدما كان مقررا بالأساس في 29 مارس الماضي. ووعدت ماي بالتنحي فور المصادقة على اتفاقية الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، لكنها تواجه حركة تمرد من داخل حزبها تطالبها بتحديد تاريخ رحيلها منذ الآن.

وثمة حزب يستفيد أكثر من سواه من هذا الوضع، هو «حزب بريكست» الذي أنشئ في فبراير الماضي برئاسة نايجل فاراج المعادي لأوروبا، والذي يتصدر استطلاعات الرأي للانتخابات الأوروبية المقررة في 23 الجاري في بريطانيا.

وقال النائب المحافظ ستيف بيكر «إن كان حزب بريكست هو من يطالب بتمرير اتفاق الخروج، عندها قد يكون لعملية التصويت مغزى. لكن الوضع عكس ذلك» إذ يدعم هذا الحزب انفصالا تاما عن الاتحاد الأوروبي.

وأوضح بيكر، وهو وزير دولة سابق لشؤون بريكست، أن الحكومة تواجه خطر سقوط غالبيتها الضعيفة بتمرير مشروع القانون هذا، إذ يتوقع أن يعارضه حليفها في البرلمان، الحزب الوحدوي الإيرلندي الشمالي.

ويعارض هذا الحزب الصغير بصورة خاصة بندا في الاتفاق يتعلق بإقامة «شبكة أمان» (باكستوب بالإنجليزية) تبقي بريطانيا في اتحاد جمركي أوروبي في حال لم يتم التوصل إلى أي حل آخر، لتفادي عودة حدود فعلية بين مقاطعة إيرلندا التابعة للمملكة المتحدة وجمهورية إيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي، وذلك حفاظا على اتفاقات سلام 1998.

غوايدو يتهم النظام الفنزويلي بمحاولة «إسكات» البرلمان

عواصم ـ وكالات: اتهم زعيم المعارضة الفنزويلية خوان غوايدو اول من امس الرئيس نيكولاس مادورو بالسعي إلى «إسكات» الجمعية الوطنية (البرلمان) التي أقفلت الأجهزة الأمنية طرق الوصول اليها، مانعة بذلك النواب من دخولها.

وقال غوايدو الذي يرأس الجمعية الوطنية، خلال مؤتمر صحافي، ان الحكم «يحاول أن يسكت بالقوة البرلمان، الهيئة الشرعية الوحيدة في فنزويلا التي يعترف بها سائر العالم».

ونشرت عناصر من الشرطة والحرس الوطني البوليڤاري وأجهزة الاستخبارات (سيبين) حول القصر الفيدرالي، وهو مقر المجلس الذي تسيطر عليه المعارضة، ومنعت النواب والصحافيين من دخوله طوال النهار، بحسب «فرانس برس».

وفي تصريحات صحافية، اتهم النواب أجهزة الاستخبارات (سيبين) بتفتيش المبنى «بذريعة وجود عبوات ناسفة»، لابقائهم في الخارج. وبغضب قال غوايدو «اليوم، يحتل الجيش القصر الاتحادي التشريعي. قد يملك الحكم وسائل القوة الغاشمة، لكنه غير مقنع، كل ما تبقى له هو الاضطهاد والمضايقة ورفع الحصانات» البرلمانية.

ورفعت الجمعية التأسيسية الموازية لمجلس النواب وتضم مؤيدين لمادورو الحصانة عن خمسة نواب معارضين جددا، وبات يتعين إحالة 14 نائبا الى المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى، وهم متهمون بدعم غوايدو في الحض على التمرد العسكري.

من جهة اخرى، قالت الحكومة المكسيكية في وقت متأخر من اول من امس ان السفارة المكسيكية في كاراكاس وفرت مأوى للنائب القنزويلي المعارض فرانكو مانويل كاسيلا لوفاتون، المتهم بالخيانة وجرائم أخرى.

ويعد كاسيلا واحدا من أربعة أعضاء بالجمعية الوطنية التي تسيطر عليها المعارضة، الذين اتهمتهم محكمة العدل العليا في ڤنزويلا بارتكاب جرائم تشمل الخيانة والتآمر.

«حماس» تجدد رفضها خطة ترامب وتؤكد أن سلاح المقاومة «خط أحمر»

«صفقة القرن» تخيم على إحياء الفلسطينيين الذكرى 71 «للنكبة»

فلسطينيون يرفعون الاعلام الوطنية خلال مسيرة حاشدة في غزة احياءً للذكرى 71 «للنكبة» أمس (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: أحيا الفلسطينيون في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة أمس الذكرى الـ71 للنكبة، مجددين رفضهم لكل محاولات وخطط تصفية القضية الفلسطينية وفي مقدمتها خطة ادارة الرئيس الاميركي دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط والمعروفة اعلاميا بـ «صفقة القرن».

ونظم الفلسطينيون في الضفة مسيرات ومهرجات، حيث حملوا خلالها الأعلام الفلسطينية، ولافتات كتب على بعضها «حق العودة»، كما رفعوا مجسمات لمفاتيح ترمز لحقهم بالعودة لقراهم ومدنهم التي هجروا منها عام 1948. وأطلقت صافرة لمدة 71 ثانية (بعدد سنوات ذكرى النكبة)، عبر مكبرات الصوت في المساجد في مختلف أنحاء الضفة. وفي مدينة رام الله، انطلقت مسيرة مركزية دعت لها اللجنة العليا لإحياء ذكرى النكبة، من أمام ضريح الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وجابت عدة شوارع، وصولا لميدان الشهيد عرفات حيث أقيم مهرجان خطابي أكد خلاله المتحدثون على حق الفلسطينيين بالعودة لديارهم.

وفي غزة، توافد المئات نحو مخيمات العودة على طول الحدود الشرقية للقطاع ضمن فعاليات مسيرات العودة وكسر الحصار السلمية التي تأتي إحياء للذكرى الـ 71 للنكبة، فيما عزز جيش الاحتلال من قواته على طول الحدود مع القطاع، ونشر العشرات من القناصة على تلال رملية تقابل مناطق تجمع المتظاهرين.

وحمل المتظاهرون الأعلام الفلسطينية، ورددوا هتافات تطالب برفع الحصار عن القطاع، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، ورحيل الاحتلال.

وأشارت إلى اغلاق محاور طرق قريبة من السياج الأمني المحيط بغزة. وجدد رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية الموقف الرافض لخطة السلام الأميركية المنتظرة.

وقال اشتية في تصريحات للصحافيين خلال مشاركته في المسيرة في رام الله: «أي حل سياسي تطرحه الإدارة الأميركية أو أي جهة كانت تنتقص من حقوق شعبنا المبنية على إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين سيكون حلا مرفوضا من قبل الرئيس أبومازن والقيادة ومن الفصائل الفلسطينية ومن كل أبناء شعبنا». ويأتي إحياء ذكرى النكبة لهذا العام في وقت يواجه الفلسطينيون فيه ضغوطا كبيرة من الإدارة الأميركية تمثلت في وقف الدعم المالي الأميركي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وكذلك وقف مساعداتها للسلطة الفلسطينية ونقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وقالت وزارة الخارجية الفلسطينية إن الوزير رياض المالكي سلم محكمة العدل الدولية في لاهاي دعوى قضائية ضد الولايات المتحدة الأميركية لنقلها سفارتها إلى مدينة القدس.

وأضافت الخارجية في بيان لها: «ان تقديم لائحة الادعاء هذه تأتي استمرارا لإجراءات التقاضي التي شرعت فيها دولة فلسطين منذ 29 سبتمبر 2018 عندما تقدمت بطلب تحريك الدعوى ضد الولايات المتحدة الأميركية». وأوضحت الخارجية في بيانها «أن دولة فلسطين قد استندت في دعواها أمام الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية ڤيينا للعلاقات الديبلوماسية بشأن تسوية النزاعات واتفاقية ڤيينا للعلاقات الديبلوماسية».

ونقل البيان عن المالكي قوله: «إن الديبلوماسية الفلسطينية ستقوم بكل ما عليها من واجبات من أجل حماية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتنفيذ رؤية القيادة الفلسطينية في ترسيخ وتجسيد الاستقلال الوطني لدولة فلسطين وعاصمتها القدس».

وجددت حركة «حماس» رفضها القاطع لكل المشاريع «الرامية لتصفية القضية الفلسطينية»، وفي مقدمتها «صفقة القرن».

وأكدت الحركة في بيان صحافي بمناسبة ذكرى النكبة على «حق شعبنا الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل، وفي مقدمتها المقاومة المسلحة التي تعد خيارا استراتيجيا لحماية شعبنا واسترداد حقوقه».

وشددت على ان: «سلاح المقاومة خط أحمر، ومن حق شعبنا العمل على تطويره، وعملية إدارة المقاومة تندرج ضمن عملية إدارة الصراع مع الاحتلال بما يضمن كسر معادلاته، وحماية مصالح شعبنا والدفاع عنه واسترداد حقوقه المسلوبة».